

وثيقة تابعة  
للبنك الدولي  
للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: PAD1850

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ورقة مشروع

خاصة بـ

منحة مقترحة للحصول على تمويل إضافي

بقيمة 10 ملايين دولارات أميركية

إلى

الجمهورية اللبنانية

من أجل

مشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ

27 يونيو/حزيران 2016

الحماية الاجتماعية والعمل  
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يعتبر توزيع هذه الوثيقة مقيداً ولا يمكن للحاصلين عليها استخدامها سوى خلال أداء واجباتهم الرسمية. ولا يمكن بخلاف ذلك الإفصاح عن محتوياتها من دون الحصول على تصريح من البنك الدولي.

حافظ غانم	نائب الرئيس:
فريد بلحاج	المدير القطري:
عمر أرياس	القائد الممارس العالمي الأول بالإنابة:
هنا بريكسي	مديرة الممارسة:
حنين سيد	رئيسة فريق العمل:

لبنان  
برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ  
جدول المحتويات

كشف بيانات ورقة المشروع  
ورقة المشروع

- .I المقدمة
- .II الخلفية والأساس المنطقي المرتبطان بالتمويل الإضافي
- .III التغييرات المقترحة
- .IV ملخص عن التقويم
- .V . آلية رفع المظالم الخاصة بالبنك الدولي

**الملاحق**

- الملحق 1: إطار النتائج المعدل ومؤشرات الرصد
- الملحق 2: البرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر من برنامج استهداف الفقر الوطني
- الملحق 3: الترتيبات الائتمانية



كشف بيانات التمويل الإضافي

لبنان

تمويل إضافي لبرنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ (P158980)

GSP05

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

رقم تعريف المشروع الأساسي: P149242		فئة التقييم البيئي الأساسية: ج - غير ضرورية	
تاريخ الانتهاء الحالي: 31 ديسمبر/كانون الأول 2017			
<b>المعلومات الأساسية - التمويل الإضافي</b>			
رقم تعريف المشروع:	P158980	نوع التمويل الإضافي (من AUS)	توسيع نطاق المشروع
نائب الرئيس الإقليمي:	حافظ م. ح. غانم	فئة التقييم البيئي المقترحة:	
المدير القطري:	فريد بلحاج		
القائد الممارس العالمي الأول بالإنابة:	عمر س. أرياس دياز	تاريخ النفاذ المتوقع:	1 سبتمبر/أيلول 2016
المدير الممارس	هنا بولاكوبا بريكسي	تاريخ الانتهاء المتوقع:	31 ديسمبر/كانون الأول 2018
قائد (قادة) الفريق:	حنين اسماعيل سيد	رقم التقرير:	PAD1850
<b>الهيئة المانحة للموافقة</b>			
الهيئة المانحة للموافقة			
قرار نائب الرئيس الإقليمي			
يُرجى تقديم التوضيحات			
<b>المقترض</b>			
إسم المؤسسة	جهة الاتصال	المنصب	رقم الهاتف
			البريد الإلكتروني

alainb@finance.go v.lb	9613-306935	المدير العام	آلان بيفاني	وزارة المالية

البيانات المالية للمشروع - المشروع الأساسي

(مشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ - P149242) (بمليون دولار أميركي)

التواريخ الأساسية

المشروع	قرض/ائتمان/ صندوق ائتماني	الوضع	تاريخ الموافقة	تاريخ التوقيع	تاريخ النفاذ	تاريخ الانتهاء الأساسي	تاريخ الانتهاء المعدل
P149242	الصندوق الائتماني 17200	- نافذ	18 أغسطس/آب 2014	18 أغسطس/آب 2014	18 أغسطس/آب 2014	31 ديسمبر/كانون الأول 2017	31 ديسمبر/كانون الأول 2017

المسحوبات من حصيلة المنحة

المشروع	قرض/ائتمان/ صندوق ائتماني	الوضع	العملة	الأساسية	المعدلة	الملغاة	المسحوبة	غير المسحوبة	% المسحوبة
P149242	الصندوق الائتماني 17200	- نافذ	بالدولار الأميركي	8.20	8.20	0.00	5.65	2.55	68.90

بيانات تمويل المشروع - تمويل إضافي لبرنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ (P158980) (بمليون دولار أميركي)

[X] قرض	[ ] منحة	[ ] منحة من المؤسسة الدولية للتنمية
[ ] ائتمان	[ ] ضمانة	[ ] وسائل أخرى
الكلفة الإجمالية للمشروع:	10.00	التمويل الإجمالي للبنك: 0.00
الفجوة في التمويل:	0.00	
مصدر التمويل: تمويل إضافي	المبلغ	

0.00	المقترض
10.00	الصندوق الائتماني اللبناني لمواجهة الأزمة السورية
10.00	المجموع

الاستثناءات من سياسة البنك

هل يتمتع المشروع عن الالتزام باستراتيجية المساعدة القطرية من حيث محتواه والجوانب الأخرى المهمة؟

التوضيح

هل يتطلب المشروع أي استثناء (استثناءات) من سياسة البنك؟

التوضيح

تكوين الفريق

موظفو البنك

الإسم	الوظيفة	المنصب	التخصص	الوحدة
حنين اسماعيل سيد	قائدة الفريق (مسؤولة عن المساءلة وصنع القرارات)	قائدة البرنامج	الحماية الاجتماعية والعمل	الوحدة التابعة لإدارة الشرق الأوسط
لينا فارس	متخصصة في المشتريات (مسؤولة عن المساءلة وصنع القرارات)	متخصصة أولى في المشتريات	المشتريات	GGO05
روك جبور	متخصص في الإدارة المالية	محلل في مجال الإدارة المالية	الإدارة المالية	GGO23
علاء أحمد سرحان	متخصص في الضمانات	خبير اقتصادي بيئي أول	الضمانات البيئية	GEN05
أندريانيرينا ميشال إيريك رانجيفا	عضو في الفريق	موظفو مالية	موظفة مالية	WFALA
تشاويانغ وانغ	متخصص في الضمانات	متخصص أول في التنمية الاجتماعية	الضمانات الاجتماعية	GSU05
هالة بلوط	عضو في الفريق	محللة عمليات	الضمانات/العمليات	مكتب ميسر المشروع

الخاص				
إدارة الشؤون القانونية	الشؤون القانونية	محلل قانوني	عضو في الفريق	مظهر فريد
إدارة الشؤون القانونية	الشؤون القانونية	مستشار قانوني	مستشار	مي وانغ
GSP05	الحماية الاجتماعية والعمل	متخصص أول في الحماية الاجتماعية	عضو في الفريق	رينيه أنطونيو ليون سولانو

الفريق الموسع					
الإسم	المنصب	الموقع			
المواقع					
البلد	التقسيم الإداري الأول	الموقع	المخطط له	الفعلي	التعليقات
لبنان	جبل لبنان	محافظة جبل لبنان	X		
لبنان	بيروت	بيروت	X		
لبنان	شمال لبنان	محافظة شمال لبنان	X		
لبنان	جنوب لبنان	محافظة جنوب لبنان	X		
لبنان	البقاع	محافظة البقاع	X		
لبنان	النبطية	محافظة النبطية	X		
لبنان	عكار	محافظة عكار	X		
	بعلبك - الهرمل	محافظة بعلبك - الهرمل	X		
البيانات المؤسسية					
المشروع الأساسي (مشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ - P149242)					
منطقة العمل (الأساسية)					
الحماية الاجتماعية والعمل					
مناطق العمل المساهمة					
المواضيع المتقاطعة					
[ ] تغير المناخ					
[ X ] الهشاشة، النزاع والعنف					

[ X ] الجنس

[ X ] الوظائف

[ ] الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص

القطاعات/تغير المناخ				
القطاع (5 كحد أقصى ويجب أن تساوي النسبة المئوية الإجمالية 100)				
القطاع الأساسي	القطاع	%	% للمنافع المشتركة للتكيف	% للمنافع المشتركة لإجراءات الحد من المخاطر
الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى	الخدمات الاجتماعية الأخرى	93		
الإدارة العامة، القانون، العدالة	الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية الأخرى	7		
المجموع		100		
المواضيع				
الموضوع (5 كحد أقصى ويجب أن تساوي النسبة المئوية الإجمالية 100)				
الموضوع الأساسي	الموضوع	%		
الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر	شبكات الأمان الاجتماعي/المساعدة الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية	53		
الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر	الحماية الاجتماعية وسياسة ونظم العمل	47		
المجموع		100		
تمويل إضافي لبرنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ (P158980)				
منطقة العمل (الأساسية)				
الحماية الاجتماعية والعمل				
مناطق العمل المساهمة				
الوظائف				

المواضيع المتقاطعة

[ ] تغير المناخ

[ X ] الهشاشة، النزاع والعنف

[ X ] الجنس

[ X ] الوظائف

[ ] الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص

القطاعات/تغير المناخ

القطاع (5 كحدّ أقصى ويجب أن تساوي النسبة المئوية الإجمالية 100)

القطاع الأساسي	القطاع	%	% من المنافع المشتركة للتكيف مع تغير المناخ	% من المنافع المشتركة للحدّ من تغير المناخ
الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى	الخدمات الاجتماعية الأخرى	93		
الإدارة العامة، القانون، العدالة	الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية الأخرى	7		
المجموع		100		

أصادق على عدم وجود معلومات مطبقة على هذا المشروع حول المنافع المشتركة للتكيف مع تغير المناخ والحد منه

المواضيع

الموضوع (5 كحدّ أقصى ويجب أن تساوي النسبة المئوية الإجمالية 100)

الموضوع الأساسي	الموضوع	%
الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر	شبكات الأمان الاجتماعي/المساعدة الاجتماعية وخدمات الرعاية الاجتماعية	53
الحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر	الحماية الاجتماعية وسياسة ونظم العمل	47
المجموع		100

الاستشاريين (سيُفصح عنهم في الملخص التشغيلي الشهري)

الاستشاريون الضروريون؟ تحديد الخدمات الاستشارية

1. تسعى ورقة المشروع الراهنة إلى الحصول على موافقة نائب الرئيس الإقليمي لتقديم منحة تمويل إضافية بقيمة 10 مليون دولار أميركي إلى مشروع (P149242) برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ في لبنان. ويُقدّم التمويل الإضافي من الصندوق الائتماني اللبناني لمواجهة الأزمة السورية.
2. يجري السعي للحصول على التمويل الإضافي المقترح بناءً على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء بهدف تعزيز البرنامج الناجح الخاص بالقوائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية في إطار العنصر 2 من برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ وإطلاق برنامج تدريجي للإخراج من الفقر خاص بالمستفيدين من برنامج استهداف الفقر الوطني لتحسين قدرتهم على العمل.
3. يرتكز هذا الطلب على الحاجة إلى المضي قدماً بتنفيذ برنامج القوائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية وتوسيعه والذي كان يُقدّم الدعم الغذائي للأسر اللبنانية الفقيرة في المناطق التي يرتفع فيه معدل تدفق اللاجئين السوريين والذي ساهم أيضاً في الحدّ من التوترات الاجتماعية ما بين المجتمعات اللبنانية الفقيرة وفئات اللاجئين السوريين.
4. سيُستخدم التمويل الإضافي المقترح أيضاً لتمكين الحكومة اللبنانية من تجريب برنامج مبتكر لإخراج المستفيدين المختارين من برنامج استهداف الفقر الوطني من الفقر تدريجياً مع المساهمة بالتالي في الحدّ من الفقر ومستويات الضعف وتحسين الاستدامة المالية للبرنامج على المدى الطويل.
5. بالتالي، يجري العمل على إعادة هيكلة المشروع من أجل: (i) تعديل الهدف الإنمائي للمشروع ليأخذ بعين الاعتبار التغييرات اللاحقة في نطاق أنشطة المشروع؛ (ii) تعديل إطار النتائج ليتواءم مع الهدف الإنمائي المعدل للمشروع؛ و (iii) تمديد آخر موعد لتقديم المنحة بمعدل 12 شهراً لاستيعاب تنفيذ البرنامج التجريبي.
6. ينطوي الهدف الإنمائي الحالي لمشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ على "توسيع التغطية وتعزيز حزمة المساعدة الاجتماعية لبرنامج استهداف الفقر الوطني والمقدمة إلى اللبنانيين المتضررين من الأزمة السورية وكافة الأسر اللبنانية التي هي تحت خط الفقر المدقع". وسيُنطوي الهدف الإنمائي المعدل للمشروع "على توسيع التغطية وتعزيز حزمة المساعدة الاجتماعية لبرنامج استهداف الفقر الوطني والمقدمة إلى اللبنانيين المتضررين من الأزمة السورية وكافة الأسر اللبنانية التي هي تحت خط الفقر المدقع فضلاً عن تقييم فعالية أحد البرامج التجريبية للإخراج التدريجي من الفقر".
7. ما من أي تقارير معلقة خاصة بتدقيق الحسابات في إطار المشاريع الممولة من البنك والتي نفذتها في السابق وزارة الشؤون الاجتماعية.

## أ. الخلفية

8. قبل اندلاع النزاع السوري حتى وتدفق الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين، كان الفقر في لبنان ملحوظاً كما كانت الفوارق الإقليمية في ظروف العيش حادةً. ويُظهر مسح موازنات الأسر الذي أُنجِز مؤخراً (مسح موازنات الأسر 2011-12) أنّ نسبة الفقر في لبنان بلغت 27 في المئة (ما قبل الأزمة السورية) الأمر الذي يعني أنّ مستويات الاستهلاك لدى حوالي مليون شخص كانت تحت خط الفقر السنوي المحدّد عند 4,729 ألف ليرة لبنانية للفرد الواحد سنوياً (3,150 دولاراً). وثمة فروقات إقليمية ملحوظة. ويبلغ الفقر مستواه الأدنى في بيروت (16%) يليها جبل لبنان (22%) والنبطية (25%). أمّا المنطقتان الأكثر فقراً فهما شمال لبنان (36%) والبقاع (38%).

9. يُقدّر بأن يكون النزاع السوري قد زاد الفقر بين فئات الشعب اللبناني ليشمل 170,000 شخص إضافي في العام 2014 مع مفارقة الفقر لدى الفئات الفقيرة أساساً<sup>1</sup>. ووفقاً لخطة الاستجابة اللبنانية للأزمة السورية للعام 2015 - 2016، بالإضافة إلى اللبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر والمقدّر عددهم بـ 1.5 مليون لبناني، يبلغ العدد الإجمالي للفئات المعرضة حالياً للفقر في لبنان ما يزيد عن 3.3 مليون شخص بما في ذلك اللاجئين السوريين أي أنّ ما يزيد عن 55% من الشعب يُعتبرون فقراء أو عرضةً للفقر. وقبل النزاع السوري، كان عدد سكان لبنان 4.2 مليون نسمة. واليوم وبعد خمس سنوات، ارتفع عدد سكانه بنسبة 30% ليبلغ 6 مليون نسمة تقريباً<sup>2</sup>.

10. بما أنّ غالبية اللاجئين السوريين يتمركزون في المناطق التي تتسم بمعدلات فقر عالية أساساً، تزداد قابلية تعرض اللبنانيين للفقر في هذه المناطق. وقد بيّنت التقييمات الأخيرة أيضاً أنّ الأسر اللبنانية تواجه أيضاً نفقات أعلى بما أنّ كلفة السلع والخدمات ترتفع لاسيما المواد الغذائية. وقد أدّت العواقب الاجتماعية - الاقتصادية لأزمة اللاجئين أيضاً إلى زيادة العلاقات الهشة بين الطوائف والاضطرابات الاجتماعية مع المجتمعات المحلية اللبنانية التي ترى أنّ السبب في تراجع مستويات المعيشة الخاصة بها إلى تواجد اللاجئين.

11. للاستجابة لارتفاع مستويات الفقر في المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين وبهدف المساعدة على الحد من التوترات ما بين المجتمعات اللاجئة والمجتمعات اللبنانية، عززت الحكومة اللبنانية، بمساعدة البنك الدولي في العام 2014 مشروع استهداف الفقر الوطني ليغطي المزيد من الأسر اللبنانية الفقيرة ويقدم المساعدة الغذائية عن طريق البطاقات الإلكترونية في المناطق الأكثر فقراً من البلد وتلك التي تنتشر فيها أعلى معدلات اللاجئين. وقد أُعطيت الموافقة على منحة مشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ بقيمة 8.2 مليون دولار أميركي (ممولة من الصندوق الائتماني اللبناني) بتاريخ 3 يونيو/حزيران 2014 كعملية طارئة وهو يشكل جزءاً من حزمة برامج الاستجابة الخاصة بالبنك الدولي للمساعدة على الحد من تأثير الأزمة السورية على المجتمعات المضيفة. وقد أصبح المشروع نافذاً بشكل سريع بتاريخ 18 أغسطس/آب 2014 كما حُدّد تاريخ الإغلاق الخاص به في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. ويجري تنفيذ برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ جيداً على النحو الموثّق في الاستعراض الأخير المتوسط الأجل<sup>3</sup>. وبدءاً من مايو/أيار 2016، سُدّدت تكاليف هذا البرنامج بنسبة 69% مع تسديد كامل تكاليف عنصر القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية بعد أربعة أشهر على تنفيذ البرنامج. ولكن وبسبب القيود المفروضة

<sup>1</sup> البنك الدولي (2013)، 'Economic and Social Impact Assessment (ESIA)'، التقرير رقم LB-81098، سبتمبر/أيلول

<sup>2</sup> خطة الاستجابة اللبنانية للأزمة السورية 2015 - 2016

<sup>3</sup> 11 فبراير/شباط 2016: حزمة الاستعراض المتوسط الأجل

على التمويل، لم تحصل سوى 5,076 أسرةً لبنانيةً تعاني من الفقر المدقع (27,209 فرداً) على البطاقات الإلكترونية حتى هذا التاريخ.

#### ب. حالات الحاجة الملحة إلى المساعدة

12. كما هي حال المشروع الأساسي، يُعدّ مشروع التمويل الإضافي الراهن ويُنفذ وفقاً للفقرة 12 من السياسة التشغيلية 10.00 (حالات الحاجة الملحة إلى المساعدة أو القيود المفروضة على القدرات)، الأمر الذي يسمح ببعض الاستثناءات من شروط سياسة تمويل المشاريع الاستثمارية إذا ما رأى البنك أن المتلقي بحاجة ماسة إلى المساعدة بسبب كارثة من صنع الإنسان أو نزاع ما (من بين عوامل أخرى). ويعتبر الوضع في لبنان أزمة من صنع الإنسان (وصول الأعداد الكبيرة من اللاجئين) وهو أيضاً ناتج عن النزاع (الذي يحدث في سوريا).

13. يستند مبرر تقديم هذا التمويل الإضافي بموجب إجراءات الطوارئ إلى الحاجة الملحة إلى المضي قدماً في التصدي لإفقار الشعب اللبناني الناتج عن الأزمة السورية لاسيما في المجتمعات الأكثر تضرراً من تدفق اللاجئين السوريين. علاوةً على ذلك، ما من أي مؤشر حتى هذا التاريخ يدلّ على أنّ الظروف في سوريا ستتغير في المستقبل القريب، الأمر الذي يجعل التمويل الطارئ المستمر للبرنامج ضرورياً للحدّ من التوترات الاجتماعية ما بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

## ج. الأهداف العالية المستوى التي يساهم المشروع في بلوغها

14. في مثل هذه البيئة الهشة والمعرضة للنزاعات، يهدف إطار الشراكة القطري اللبناني الجديد (السنة المالية 2017 - السنة المالية 2022) إلى الحد من التأثير الفوري والذي من المحتمل أن يكون طويل الأمد للأزمة السورية على لبنان مع تعزيز مؤسسات الدولة ومعالجة نقاط الضعف الموجودة، وتعزيز الجهود المبذولة لمعالجة تحديات التنمية على المدى الطويل من خلال التدخلات التي تعزز الاندماج والازدهار المشترك.
15. بناءً عليه، يتواءم التمويل الإضافي المقترح بالكامل مع هذا النهج الأمر الذي سبق له أن سلط الضوء على التأثير الكبير والملحوظ للنزاع السوري على البيئة الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية الهشة في لبنان. ويتواءم المشروع الجديد مع استراتيجية الحماية الاجتماعية والعمل لفترة الممتدة بين العامين 2012 و2022 والتي تهدف إلى تحسين الصمود والإنصاف ومنح الفرص للأفراد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على حد سواء فضلاً عن التشجيع على تطوير نظم تقديم الخدمات الاجتماعية المتكاملة والفعالة لمعالجة الفقر وعدم المساواة والمخاطر الاجتماعية الأخرى. وهو يتسق أيضاً مع الهدف الشامل للاستراتيجية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخاصة بمجموعة البنك الدولي والتي تهدف إلى المساهمة في بناء السلام والاستقرار لاسيما في ما يتعلق بركيزة الصمود واللاجئين.
16. بينما يعالج المشروع أزمة فورية وملحة، هو يساهم أيضاً في الأهداف الاستراتيجية للبنك الدولي التي تنطوي على "الحد من الفقر المدقع وتشجيع الازدهار المشترك" لاسيما من خلال استهداف الأسر التي تكون تحت خط الفقر المدقع. ويدعم المشروع مبدأ الإنصاف من خلال تقديم منافع مماثلة للأسر الفقيرة اللبنانية التي تعاني من فقر مدقع واللاجئين السوريين.

## د. الأساس المنطقي للتمويل الإضافي

17. تهدف الحكومة اللبنانية إلى رفع مستوى البرامج للحد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة السورية على المجتمعات المضيفة بما في ذلك من خلال الصندوق الائتماني اللبناني لمواجهة الأزمة السورية والذي أنشأه البنك الدولي في ديسمبر/كانون الأول 2013 ومرفق التمويل الميسر المقبل.
18. حتى هذا التاريخ، كان تأثير برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية على الفقراء إيجابياً للغاية كما أن نسبة رضا المستفيدين عن البرنامج عالية. وتشير نتائج نظام رصد المشروع إلى أن: (i) الأسر المستفيدة كانت تستهلك 30% من المواد الغذائية الإضافية بعد ستة أشهر من استلام البطاقة الإلكترونية؛ (ii) الأسر المستفيدة كانت تستفيد من نظام غذائي أكثر تنوعاً؛ و (iii) تعتمد الأسر المستفيدة استراتيجيات تكيف أقل سلبية بصورة ملحوظة<sup>4</sup>.
19. علاوة على ذلك، أثبت برنامج استهداف الفقر الوطني نفسه على أنه البرنامج الأساسي لدعم شبكات الأمان الاجتماعي في لبنان لأنه يلعب دوراً أساسياً بالنسبة إلى الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والوزارات الأخرى في الوصول إلى الفقراء والفئات المعرضة للفقر من المجتمعات المضيفة المتأثرة من النزاع السوري. وبالفعل يُوجّه أي برنامج يهتم بالوصول إلى الأسر اللبنانية الفقيرة باتجاه العمل من خلال برنامج استهداف الفقر الوطني وبالتحديد

<sup>4</sup>تقرير التوزيع اللاحق للرصد، الحكومة اللبنانية، 2015

للاستفادة من قاعدة البيانات الخاصة به لتحديد المستفيدين منه. وبالتالي سيساهم ذلك في الحدّ من تجزئة برامج شبكات الأمان الاجتماعي بالنسبة إلى اللبنانيين.

20 . تتطلّع الحكومة اللبنانية على المديين المتوسط والطويل إلى إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج استهداف الفقر الوطني من خلال قانون يضع برنامجاً يهدف إلى تقديم التحويلات النقدية المشروطة إلى اللبنانيين الفقراء من خلال الاعتماد على برنامج استهداف الفقر الوطني والاندماج فيه. وتجرى مناقشة مشروع قانون في البرلمان، وهو في حال أُقر، سيضيف الطابع المؤسسي على برنامج استهداف الفقر الوطني كسمة دائمة لنظام شبكات الأمان الاجتماعي الخاص بلبنان ويشكّل خطوة مهمة باتجاه تطوير نظام حماية اجتماعية أوسع نطاقاً في لبنان.

21 . بناء على هذه الإنجازات والاحتياجات، طلبت الحكومة اللبنانية، من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء، التمويل الإضافي المقترح بهدف توسيع نطاق برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية. علاوة على ذلك، سيستخدم هذا التمويل الإضافي أيضاً لتمويل برنامج تجريبي "للإخراج التدريجي من الفقر" يهدف إلى إخراج المستفيدين من برنامج استهداف الفقر الوطني من الفقر المدقع تدريجياً. وبالنظر إلى نطاق التحدي، يعتبر هذا البرنامج قناة فعالة يمكن للحكومة والشركاء الآخرين من خلاله تنفيذ البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى معالجة المسائل الأكثر إلحاحاً التي يعاني منها الفقراء والمعرضون للفقر.

22 . حدّدت فجوة مرتبطة بتمويل عنصر القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية بقيمة 117 مليون دولار أميركي في وثيقة مشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ<sup>5</sup>. وحتى هذا التاريخ، قدّم حوالي 15.6 مليون دولار أميركي من خلال برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ (3.76 مليون دولار أميركي لعنصر القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية من المشروع) بينما تمّ تأمين المبلغ المتبقي من الجهات المانحة/الشركاء بما في ذلك المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأمم المتحدة وألمانيا بما أنّ برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ صُمم كمنصة لجمع التمويل من الجهات المانحة. وسيساعد التمويل الإضافي بقيمة 10 ملايين دولار أميركي على سدّ الفجوة المرتبطة بالتمويل بصورة إضافية. وفي الوقت عينه، طلبت وزارة الشؤون الاجتماعية تمويلاً إضافياً من موازنة الحكومة بقيمة 40 مليون دولار أميركي لتمويل توسيع نطاق المساعدة الاجتماعية ليشمل عدداً أكبر من الأسر اللبنانية الفقيرة.

### هـ. الأنشطة التي ستُموّل من خلال التمويل الإضافي المقترح

23. لبرنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ ثلاثة عناصر: (1) إدارة برنامج استهداف الفقر الوطني؛ (2) المساعدة الاجتماعية (القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية)؛ و(3) فريق العمليات الائتمانية. وسيمول التمويل الإضافي العنصر 1 (0.5 مليون دولار أميركي)، والعنصر 2 (7.0 مليون دولار أميركي) وعنصر جديد يُضاف إلى البرنامج

<sup>5</sup> وثيقة تقييم مشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ في لبنان، 6 يونيو/حزيران 2014، البنك الدولي

التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر (2.5 مليون دولار أميركي). وسيُدمج العنصر 3 مع العنصر 1. وستكون العناصر بالتالي على الشكل التالي: (1) إدارة برنامج استهداف الفقر الوطني؛ (2) المساعدة الاجتماعية؛ و(3) البرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر.

**24. العنصر 1. إدارة برنامج استهداف الفقر الوطني (كلفة إجمالية بقيمة 0.5 مليون دولار أميركي ممولة من التمويل الإضافي):** يكمن الهدف من هذا العنصر في التأكد من إدارة المشروع وتنفيذه بفعالية وكفاءة من خلال هيكلياته في وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء. وهو يستهدف مواصلة وتوسيع الأنشطة التي ينطوي عليها المشروع الأساسي فضلاً عن أنه يشمل عنصر جديد مُدرج فيه. وهو يشمل تمويل ما يلي:

- فرق إدارة مشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء بما في ذلك من بين أمور أخرى: (i) رصد وتقييم تنفيذ برنامج استهداف الفقر الوطني، (ii) تقديم التدريب للمستفيدين حول كيفية استخدام القسائم الغذائية وتوفير المساعدة الفنية إلى الوحدة المعنية بمشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في مجال إدارة وتقييم ورصد تنفيذ برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية و (iv) تقديم وصيانة البطاقات الإلكترونية الخاصة ببرنامج القسائم الغذائية.
- فريق العمليات الائتمانية المسؤول عن تنفيذ مهام الشراء والمهام المالية الخاصة بالمشروع والذي يعمل بصورة وثيقة مع الفرق في وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء التي تتفّذ أنشطة البرنامج. وسيستمر هذا الفريق بلعب الدور نفسه الذي يلعبه في المشروع الأساسي.

**25. العنصر 2. المساعدة الاجتماعية (كلفة إجمالية بقيمة 7.0 مليون دولار أميركي ممولة من التمويل الإضافي):** يكمن هدف هذا العنصر في تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية للأسر اللبنانية التي تعاني من فقر مدقع. وهو يعتمد على التأثير الإيجابي لبرنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية الذي يُنفذ في إطار المشروع الأساسي. وسيشمل بالتالي التمويل الإضافي المقترح العمل على المضي قدماً في هذا البرنامج وتوسيعه ليرتفع عدد المستفيدين الحاليين من البطاقات الإلكترونية الخاصة ببرنامج القسائم الغذائية من 27,209 أفراد إلى 52,715 فرداً. وهو أيضاً يمدد فترة التغطية لفترة أربعة أشهر إضافية ويخفّض قيمة القسيمة من 30 دولاراً أميركياً للشخص الواحد/الشهر إلى 27 دولاراً أميركياً للشخص الواحد/الشهر ويضع حداً أقصى لعدد المستفيدين من كل أسرة وهو ستّة أشخاص تماثياً مع الاتفاق المعقود مع رئاسة مجلس الوزراء وبرنامج الأغذية العالمي وأيضاً الخيارات الإصلاحية الأخيرة الخاصة ببرنامج استهداف الفقر الوطني.<sup>6</sup>

**26. العنصر 3. البرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر من برنامج استهداف الفقر الوطني (يُشار إليه في ما يلي بـ "البرنامج التجريبي") (كلفة إجمالية بقيمة 2.5 مليون دولار أميركي ممولة من التمويل الإضافي):** يكمن الهدف من هذا

<sup>66</sup>LEBANON: Food Security and Education for the Extreme Poor: Options for Reforming the National Poverty Targeting Program، مشروع للمناقشة، البنك الدولي، بيروت، مارس/آذار 2016

العنصر في تجريب نموذج للإخراج التدريجي من الفقر يكون من شأنه دعم زيادة واستدامة مستويات الدخل بين الأسر المستفيدة من برنامج استهداف الفقر الوطني لتحسين مستويات فقرها النسبية الإجمالية. ولتحقيق هذا الهدف، سيقدم البرنامج التجريبي فرص التوظيف الذاتي للذكور والإناث من أفراد الأسر المستهدفة من البرنامج من خلال تقديم حزمة شاملة من الخدمات. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن يساهم هذا البرنامج التجريبي في خفض عدد الأسر المستفيدة من البرنامج والتي تعيش تحت خط الفقر المدقع في البلد.

27. يركز تصميم هذا العنصر على نموذج الإخراج التدريجي من الفقر الخاص بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)/مؤسسة فورد الذي نُفذ في ما يزيد عن 20 بلداً بنجاح كبير<sup>7</sup>. وسيمول العنصر تحليلاً سريعاً للسوق في كل منطقة مستهدفة لتقييم احتياجات وفرص السوق المحلية حيث ستقدم بعد ذلك حزمة مؤلفة من الخدمات التالية للأسر المستفيدة من برنامج استهداف الفقر الوطني: (i) برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية الخاص ببرنامج استهداف الفقر الوطني لدعم الاستهلاك وتحسين مستويات الأمن الغذائي والموول من خلال العنصر 1 أعلاه؛ (ii) نقل الأصول للمساعدة على إطلاق أحد الأنشطة الاقتصادية أو أكثر من نشاط؛ (iii) التدريب على المهارات الفنية المرتبطة بالأصول المختارة فضلاً عن تحديد وتطوير وإدارة المشاريع؛ (iv) التوجيه والتدريب على المهارات الحياتية لتعزيز ثقة المستفيدين بأنفسهم والرأس مال الاجتماعي والمساهمة في تحسين المستويات العامة للإحباط؛ و (v) التدريب على معرفة القراءة والكتابة المالية وبناء الروابط مع خدمات التمويل الأصغر لتحسين إدارة الدخل والادخار. وستقدم حزمة الخدمات المذكورة بطريقة متسلسلة خلال 24 شهراً تقريباً. وتشير الأدلة الدولية، خارج إطار الأدلة الخاصة بنموذج الإخراج التدريجي من الفقر الخاص بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)/مؤسسة فورد، إلى أنّ تقديم حزمة شاملة من الخدمات للأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع فعال لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد الأمر الذي يساهم بالتالي في الحد من مستويات الفقر. ويُمكن لبرامج الإخراج التدريجي من الفقر أن تحدّ من الاعتماد المحتمل للمستفيدين على المساعدات/المنافع العامة وبالتالي التخفيف من الضغوطات الممارسة على الإنفاق العام مع توجيه الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع إلى اقتصاد السوق من خلال إعدادهم للتوظيف الذاتي أو الخدمات المالية الرسمية.

28. سيستهدف البرنامج التجريبي 600 أسرة من بين الأسر الـ 5,000 الأفقر الإضافية والتي ستبدأ بالحصول على البطاقات الإلكترونية من برنامج القسائم الغذائية من خلال التمويل الإضافي (راجع العنصر 1). وسيُنفذ البرنامج التجريبي في منطقة واحدة ريفية ومنطقة حضرية واحدة على الأقل. ويعتبر التركيز على الأسر الأفقر التالية البالغ عددها 5,000 أسرة في تصنيف استطلاع الموارد المالية على أساس الإمكانيات التقريبية والتي ستبدأ بالحصول على البطاقات الإلكترونية الخاصة ببرنامج القسائم الغذائية فعالاً من حيث الكلفة بما أنّ البرنامج التجريبي سيزيد من فعالية دعم صقل الاستهلاك المقدم من خلال برنامج استهداف الفقر الوطني. علاوة على ذلك، لا يجب أن تتوقع الأسر المستفيدة استمرار حصولها على البطاقات الإلكترونية من برنامج القسائم الغذائية فور نفاذ التمويل الإضافي ما يرسخ بالتالي النهج التدريجي للإخراج من الفقر لتقديم المساعدة الاجتماعية من خلال برنامج استهداف الفقر الوطني. وسيستهدف البرنامج التجريبي الشمال والبقاع بما أنّ هاتين المنطقتين تحتويان على أعلى معدل تركيز من الأسر المستفيدة المستهدفة (81% و 13% بالتتابع). وسيُجرّب البرنامج التجريبي أقله في منطقة ريفية

<sup>7</sup>From Extreme Poverty to Sustainable Livelihoods: A Technical Guide to the Graduation Approach، سبتمبر/أيلول 2014، مؤسسة فورد

واحدة ومنطقة حضرية واحدة على الأقل ضمن المنطقة (المناطق) المستهدفة لتحديد فعاليته في هذين النوعين من المناطق على حد سواء وبالتالي دعم التوسيع المحتمل لنطاق البرنامج على نطاق الوطن ككل. وسيكون فرد واحد في سن العمل من كل أسرة مستهدفة مؤهلاً للاستفادة من البرنامج التجريبي. وإذا كان الفرد المختار من الأسرة ذكراً، يتعين على الأسرة تحديد أنثى واحدة في سن العمل من أفرادها للمشاركة في التدريبات التي ستقدم من خلال البرنامج التجريبي.

29. بينما تركّز غالبية البرامج التجريبية الخاصة بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)/مؤسسة فورد على المناطق الريفية، ثمة بعض الأدلة التي تشير إلى أنّ النموذج الخاص بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)/مؤسسة فورد حقق أيضاً نتائج مهمة في المناطق شبه الحضرية. وقد نُفذ برنامجان تجريبيان مرتبطان بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)/مؤسسة فورد في باكستان واليمن (الموقعين المختارين) في المناطق شبه الحضرية وحققا نتائج مماثلة لتلك التي حققتها البرامج التجريبية المنفذة في المناطق الريفية. وعلى سبيل المثال، تمكّن البرنامجان التجريبيان على حدّ سواء المنفذان في المناطق شبه الحضرية من أن يخرجاً تدريجياً من نسبة مئوية من المستفيدين مماثلة للنسبة المئوية من المستفيدين التي أخرجتها من الفقر تدريجياً البرامج التجريبية المنفذة في المناطق الريفية كما بلغا سبل عيش مستدامة بمعدلات متساوية.

وتشمل بعض الأصول التي نُقِلَت إلى المستفيدين من هذين البرنامجين التجريبيين المنفذين في المناطق شبه الحضرية السلع الضرورية لافتتاح المتاجر الصغيرة وشراء آلات الخياطة إلخ. ولكن الأدلة تشير إلى أنّ هذين البرنامجين التجريبيين المنفذين في المناطق شبه الحضرية واجها بعض التحديات بما في ذلك نسبة مئوية أعلى من معدلات التسرب والصعوبات في رصد المستفيدين من البرنامج لأنهم قادرون أكثر على التنقل. كما أنشئت مجموعات التركيز التمثيلية مع المستفيدين الحاليين من برنامج استهداف الفقر الوطني بما في ذلك أولئك المستهدفين من البرنامج التجريبي في المناطق شبه الحضرية في جميع أرجاء لبنان. وتشير المعلومات التي جُمِعت من خلال مجموعات التركيز المذكورة إلى وجود اهتمام كبير بالبرنامج التجريبي بين المستفيدين الحاليين منه. وسيستفيد البرنامج التجريبي من المعارف والدروس المستفادة من هذه البرامج التجريبية في المناطق شبه الحضرية لزيادة أرجحية نجاحها إلى أقصى حد ممكن. وأخيراً، وبالنظر إلى أنّ البرنامج التجريبي سيخضع لتقييم متين للتأثيرات (أنظر أدناه)، سيساهم تنفيذه في المناطق الحضرية/شبه الحضرية في تقديم الأدلة ومجموعة الوثائق الداعمة التي تشير إلى تأثيرات الإخراج التدريجي من الفقر على المناطق الحضرية/شبه الحضرية.

30. سيُدرج تقييم للتأثيرات في تصميم وتنفيذ البرنامج التجريبي بهدف تقييم ما إذا كان للبرنامج التجريبي أي تأثير على المستفيدين منه من حيث مختلف المتغيرات المهمة بما في ذلك الأمن الغذائي والدخل والادخار والمهارات الشخصية.

31. ستُعدّ وحدة إدارة المشروع دليل عمليات مع الحصول على دعم فريق البنك الدولي وذكر ترتيبات التصميم والتنفيذ المفصلة المرتبطة بهذا العنصر. وسيُنجز دليل العمليات ضمن فترة ثلاثة أشهر من بدء تنفيذ المشروع. وقد صيغت ترتيبات التصميم والتنفيذ المفصلة الخاصة بهذا العنصر في الملحق 2.

32. نتائج المشروع: سيُستعرض إطار النتائج ليأخذ بعين الاعتبار الهدف الإنمائي المعدل للمشروع (راجع الملحق 1).

#### أ. ترتيبات التنفيذ

33. وضع المشروع الأساسي إجراءات تشغيلية فعالة وكفاءة مع إدارة مرضية وسيستمر هذا الترتيب من خلال التمويل الإضافي. وستبقى بالتالي مسؤولية تنفيذ البرنامج واقعة على عاتق الوحدة المعنية بمشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في وزارة الشؤون الاجتماعية ووحدة الإدارة المركزية المعنية بمشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في رئاسة مجلس الوزراء. وسيكون فريق العمليات الائتمانية الذي يرسل التقارير مباشرة إلى الأمين العام لمجلس الوزراء مسؤولاً عن معالجة جميع الجوانب الائتمانية للمشروع.

34. في ما يتعلق بترتيبات تنفيذ برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية، ستبقى مماثلة أيضاً للترتيبات المحددة في المشروع الأساسي: (i) سيُخضع برنامج الأغذية العالمي منسقي العمل الميداني والأخصائيين الاجتماعيين المعنيين ببرنامج استهداف الفقر الوطني للتدريب بما في ذلك في مجالات التقييمات والتوزيع والرصد وزيارة الأسر؛ (ii) وسيكون برنامج استهداف الفقر الوطني مسؤولاً عن توزيع البطاقات الإلكترونية وتدريب المستفيدين على كيفية استخدامها فضلاً عن تقييم

ورصد مؤشرات الأمن الغذائي؛ (iii) وسيقدّم برنامج الأغذية العالمي لأحد البنوك التجارية المعلومات/البيانات الضرورية على أساس قاعدة بيانات برنامج استهداف الفقر الوطني وعمليات الإنتاج والتفعيل وتعبئة البطاقات الإلكترونية؛ (iv) وسيشارك برنامج الأغذية العالمي في المقابل التقارير المقدمة من البنك بشأن المعاملات وأنماط الإنفاق؛ و (v) سيستمر برنامج الأغذية العالمي وشريكه (شركاؤه) المحدد (المحددون) بدعم برنامج استهداف الفقر الوطني من خلال الإعداد المشترك للتقارير والرصد في الميدان.

35. ستكون الوحدة المعنية بمشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في وزارة الشؤون الاجتماعية مسؤولةً عن ترتيبات التنفيذ الخاصة بالبرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر بالتعاون مع الشركاء المختارين من القطاعين العام والخاص. وسيدير منسق فرعي للمشروع مع الاستشاريين المتخصصين المختارين الأنشطة المتعلقة بالبرنامج التجريبي. وستقدّم كافة الخدمات المدرجة في حزمة البرنامج التجريبي من خلال مقدمي الخدمات في القطاعين العام والخاص والذين سيختارون وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بالمشتريات والتي يتبعها البنك الدولي. وفي ما يتعلق بالتوجيه والتدريب على المهارات الحياتية، سيكون مقدّم الخدمات (مقدمو الخدمات) المختار مسؤول عن تصميم المناهج الدراسية وتقديم سلسلة من التدريبات للمدربين من بين الأخصائيين الاجتماعيين في مراكز التنمية الاجتماعية الواقعة في المناطق المستهدفة من المشروع. وهذا ما سيعزز قدرات مراكز التنمية الاجتماعية ويسهل التوسع المحتمل لنطاق البرنامج التجريبي.

36. ستتبع ترتيبات الإدارة المالية الترتيبات نفسها المتعلقة بمشروع برنامج استهداف الفقر الوطني المستمر. وسيتولى فريق العمليات الائتمانية مسؤولية تنفيذ ترتيبات الإدارة المالية الخاصة بالمشروع. وقد فصلت التفاصيل الإضافية المرتبطة بالجوانب الائتمانية في الملحق 3.

.iii ملخص عن التغييرات المقترحة	
يُطلب الحصول على التمويل الإضافي المقترح بهدف توسيع نطاق برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية وإطلاق برنامج تجريبي للإخراج من الفقر خاص بالمستفيدين المختارين من برنامج استهداف الفقر الوطني لتحسين قدرتهم على العمل.	
ويجري السعي إلى إعادة هيكلة المشروع من أجل: (i) تعديل الهدف الإنمائي للمشروع ليأخذ بعين الاعتبار التغييرات اللاحقة في نطاق أنشطة المشروع؛ (ii) تعديل إطار النتائج؛ (iii) تمديد آخر موعد لتقديم المنحة بمعدل 12 شهراً لاستيعاب تنفيذ البرنامج التجريبي.	
تغيير في الوكالة المنفذة	نعم [X] لا [ ]
تغيير في الأهداف الإنمائية للمشروع	نعم [X] لا [ ]
تغيير في إطار النتائج	نعم [X] لا [ ]

تغيير في سياسات الحماية المثارة	نعم [X] لا [ ]
تغيير في فئة التقييم البيئي	نعم [X] لا [ ]
تغييرات أخرى في الضمانات	نعم [X] لا [ ]
تغيير في الاتفاقات القانونية	نعم [X] لا [ ]
تغيير في الموعد (المواعيد) النهائي للقرض	نعم [X] لا [ ]
إلغاءات مقترحة	نعم [X] لا [ ]
تغيير في ترتيبات سحب حسيطة المنحة	نعم [X] لا [ ]
إعادة التخصيص ما بين فئات سحب حسيطة المنحة	نعم [X] لا [ ]
تغيير في تقديرات سحب حسيطة المنحة	نعم [X] لا [ ]
تغيير في العناصر والكلفة	نعم [X] لا [ ]
تغيير في الترتيبات المؤسسية	نعم [X] لا [ ]
تغيير في الإدارة المالية	نعم [X] لا [ ]
تغيير في المشتريات	نعم [X] لا [ ]
تغيير في الجدول الزمني للتنفيذ	نعم [X] لا [ ]
تغيير آخر (تغييرات أخرى)	نعم [X] لا [ ]

الهدف الإنمائي/النتائج						
الأهداف الإنمائية للمشروع						
الهدف الإنمائي الأساسي للمشروع						
يكمن هدف المشروع في توسيع نطاق التغطية وتعزيز حزمة المساعدة الاجتماعية الخاصة ببرنامج استهداف الفقر الوطني والمقدمة إلى اللبنانيين المتضررين من الأزمة السورية وكافة الأسر اللبنانية التي هي تحت خط الفقر المدقع.						
التغيير في الأهداف الإنمائية للمشروع						
التوضيح:						
يُطلب الحصول على التمويل الإضافي لتوسيع نطاق برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية في إطار العنصر الثاني من برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ وإطلاق برنامج تجريبي للإخراج من الفقر للمستفيدين المختارين من برنامج استهداف الفقر الوطني لتحسين رفاهيتهم. وبالتالي، يجري تعديل الهدف الإنمائي للمشروع للأخذ بعين الاعتبار نطاق أنشطة المشروع.						
الهدف الإنمائي الجديد المقترح للمشروع - التمويل الإضافي						
يكمن الهدف من المشروع في توسيع نطاق التغطية وتعزيز حزمة المساعدة الاجتماعية الخاصة ببرنامج استهداف الفقر الوطني والمقدمة إلى اللبنانيين المتضررين من الأزمة السورية وكافة الأسر اللبنانية التي هي تحت خط الفقر المدقع فضلاً عن تقييم فعالية برنامج تجريبي للإخراج من الفقر.						
التغيير في إطار النتائج:						
التوضيح:						
يُعاد النظر في إطار النتائج ليأخذ بعين الاعتبار العدد الأكبر من المستفيدين من برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية ضمن المشروع وليأخذ بعين الاعتبار العنصر الجديد المُدرج ألا وهو البرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر.						
الامتثال						
البنود الإلزامية - تمويل إضافي (تمويل إضافي لبرنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ - P158980)						
مصدر الأموال	مرجع الاتفاق المالي	وصف البنود الإلزامية	تاريخ الاستحقاق	التكرار	الوتيرة	الإجراء
الصندوق الائتماني اللبناني لمواجهة الأزمة	التمويل الإضافي	دليل العمليات	02 يناير/كانون الثاني 2017			جديد

						السورية
الشروط						
		النوع		الإسم		مصدر الأموال
وصف الشرط						

الخطر	
التصنيف (مرتفع، ملحوظ، معتدل، متدني)	فئة الخطر
ملحوظ	1. المخاطر السياسية والحوكمة
ملحوظ	2. الاقتصاد الكلي
ملحوظ	3. الاستراتيجيات والسياسات القطاعية
معتدل	4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج
معتدل	5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة
معتدل	6. المخاطر الائتمانية
معتدل	7. المخاطر البيئية والاجتماعية
معتدل	8. أصحاب المصلحة
معتدل	الخطر الإجمالي

### التمويل

الموعد النهائي للقرض - التمويل الإضافي

(التمويل الإضافي لبرنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ - P158980)

الموعد النهائي للقرض الخاص بالتمويل الإضافي المقترح	مصدر الأموال
31 ديسمبر/كانون الأول 2018	الصندوق الائتماني اللبناني لمواجهة الأزمة السورية

الموعد (المواعيد) النهائي للقرض - المشروع الأساسي

(مشروع استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ - P149242)

التوضيح:

من المقترح تمديد تاريخ انتهاء للمشروع لفترة 12 شهراً إضافياً (31 ديسمبر/كانون الأول 2018). ويعتبر هذا التمديد ضرورياً

للسماح بتنفيذ وتقييم البرنامج التجريبي للإخراج من الفقر بالكامل الأمر الذي يتطلب 24 شهراً. وبالنظر إلى أنّ التاريخ الحالي لانتهاء المشروع هو ديسمبر/كانون الأول 2017، سيكون هناك حاجة إلى التمديد لفترة سنة واحدة. وبصورة عامة، سيسمح تمديد تاريخ انتهاء المشروع للفريق بإنجاز كافة الأنشطة المتبقية وبلوغ الهدف الإنمائي للمشروع.

الموعد (المواعيد) النهائية السابقة	تاريخ الانتهاء المقترح	تاريخ الانتهاء الحالي	تاريخ الانتهاء الأساسي	الوضع	قرض/ائتمان/صندوق ائتماني
	31 ديسمبر/كانون الأول 2018	31 ديسمبر/كانون الأول 2017	31 ديسمبر/كانون الأول 2017	ساري المفعول	الصندوق الائتماني - 17200

التغيير في تقديرات صرف حصيد المنحة (بما في ذلك كافة مصادر التمويل)

التوضيح:

عُدلت تقديرات صرف حصيد المنحة لتأخذ بعين الاعتبار التغييرات في أنشطة المشروع بموجب التمويل الإضافي الجديد وهي ستؤخذ بعين الاعتبار فور الموافقة على التمويل الإضافي.

المدفوعات المتوقعة من حصيد المنحة (بمليون دولار أميركي) (بما في ذلك كافة مصادر التمويل)

السنة المالية	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
السببية	9.00	1.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
التراكمية	9.00	10.00	10.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

المخصصات - التمويل الإضافي (التمويل الإضافي لبرنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ - P158980)

مصدر الأموال	العملة	فئة الإتفاق	التخصيص	% لسحب حصيد المنحة (المجموع الخاص بالنوع)
			المقترح	المقترحة
الصندوق الائتماني اللبناني لمواجهة الأزمة السورية	دولار أميركي	GO, TR, IOC, NON CS and CS الجزء 1 والجزء 3	3,300,000.00	0.00
الصندوق الائتماني اللبناني لمواجهة الأزمة السورية	دولار أميركي	OOD VOUCH الجزء 2	6,700,000.00	0.00
			10,000,000.00	
				المجموع

العناصر
التغيير في العناصر والكلفة
التوضيح: للمشروع الأساسي ثلاثة عناصر: (1) إدارة برنامج استهداف الفقر الوطني؛ (2) المساعدة الاجتماعية؛ (3) فريق العمليات الائتمانية. ومن المقترح توحيد العنصرين (العنصر 1 و3) وإدراج عنصر جديد على الشكل التالي: (1) إدارة برنامج استهداف الفقر الوطني؛ (2) المساعدة الاجتماعية؛ و(3) البرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر من برنامج استهداف الفقر الوطني.

الإجراء	الكلفة المقترحة (بمليون دولار أميركي)	الكلفة الحالية (بمليون دولار أميركي)	الإسم المقترح للعنصر	الإسم الحالي للعنصر
معدل	0.50	3.89	العنصر 1: إدارة برنامج استهداف الفقر الوطني	العنصر 1: إدارة برنامج استهداف الفقر الوطني
معدل	7.00	3.76	العنصر 2: المساعدة الاجتماعية	العنصر 2: المساعدة الاجتماعية
محدد للإلغاء	0	0.55	العنصر 3: فريق العمليات الائتمانية	العنصر 3: فريق العمليات الائتمانية
جديد	2.50	0.00	العنصر 3: البرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر من برنامج استهداف الفقر الوطني	
	10.00	8.20	المجموع:	

#### التغيير (التغييرات) الآخر

الإجراء	النوع	إسم الوكالة المنفذة
لا تغيير	الوكالة المنفذة	وزارة الشؤون الاجتماعية
	الوكالة المنفذة	رئاسة مجلس الوزراء

#### التغيير في تنفيذ الجدول الزمني

التوضيح:

للسماح بالحصول على الوقت الكافي لتوسيع نطاق أنشطة المشروع والتنفيذ الكامل للعنصر الجديد، سيُمدّد تاريخ انتهاء المشروع حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

#### IV. ملخص عن التقويم

##### التحليل الاقتصادي والمالي

التوضيح:

يُمكن لشبكات الأمان الاجتماعي أن تساعد على الحدّ/التخفيف من الفقر عندما تصل بفعالية إلى الفقراء. ويستخدم برنامج استهداف الفقر الوطني صيغة محددة لاستطلاع الموارد المالية على أساس الإمكانيات التقريبية وهي ساعدت على تحديد الأسر اللبنانية الأفقر والأكثر عرضة للفقر الأمر الذي حدّ بالتالي من التسرب وساهم في نفقات عامة أكثر كفاءة. وبموجب برنامج استهداف الفقر الوطني، استفادت الأسر اللبنانية الفقيرة والمعرضة للفقر من الإعانات الصحية والتعليمية التي تهدف إلى زيادة الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية الأمر الذي حسن بالتالي نتائج التنمية البشرية الشاملة.

وفي الآونة الأخيرة، وبدءاً من نوفمبر/تشرين الثاني 2014، حصلت الأسر الأفقر المستهدفة من برنامج استهداف الفقر الوطني على التحويلات الغذائية (من خلال نظام لبطاقات الخصم الإلكترونية) التي تبيّن من خلال مسوحات الرصد أنها تملك تأثيراً إيجابياً جداً على الفقراء وأنّ رضا المستفيدين عن البرنامج عالياً. وتشير النتائج من أداة الرصد إلى أنّ: (i) الأسر المستهدفة بدأت تستهلك 30% من المواد الغذائية الإضافية بعد ستة أشهر من استلامها البطاقات الإلكترونية؛ (ii) الأسر المستفيدة استفادت من نظام غذائي أكثر تنوعاً؛ و (iii) الأسر المستفيدة اعتمدت بصورة ملحوظة على استراتيجيات تكيف أقل سلبية. ويهدف التمويل الإضافي إلى توسيع نطاق هذا التأثير الإيجابي على الفقراء من خلال زيادة عدد المستفيدين وتمديد فترة الاستفادة من المنافع.

سيديم البرنامج التجريبي الإدراج المثمر للأسر المستهدفة من برنامج استهداف الفقر الوطني من خلال فرص التوظيف الذاتي على أمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل الإجمالي والاستهلاك ومستويات الادخار. وسيسمح نقل الأصول للمستفيدين من البرنامج التجريبي بإطلاق نشاط اقتصادي خاص بهم ويشجّعهم على الادخار إمّا لتحمل الصدمات المستقبلية و/أو لدعم الاستثمارات المستقبلية. وسيقدّم البرنامج التجريبي أيضاً للمستفيدين منه التدريب الفني وغير الفني فضلاً عن التوجيه الأمر الذي سيحسن بالتالي قدرتهم على العمل. أمّا مبررات إثبات معرفة القراءة والكتابة المالية والروابط مع خدمات التمويل الأصغر هي كالتالي:

(i) لا يملك الفقراء الموارد المالية والسيولة الكافية لإطلاق مشاريعهم الخاصة؛ و (ii) يرى الفقراء جداً عادةً، لا سيما المديونون منهم، أنّ هناك مجازفة كبرى في أخذ قرض. ويمكن للتأمين الاقتصادي للفقراء والفئات المعرضة للفقر أن يحدّ من مستويات الاعتماد الإجمالية والضغطات على الموازنة. وأخيراً، يعتبر البرنامج التجريبي فعالاً طالما أنّه: (i) يزيد من فعالية دعم صقل الاستهلاك المقدم من خلال برنامج استهداف الفقر الوطني؛ (ii) يتضمن بفعالية نهجاً تدريجياً للإخراج من الفقر لتقديم المساعدة الاجتماعية من خلال برنامج استهداف الفقر الوطني؛ و (iii) تجاوزت مكاسب المستفيدين التكاليف الإجمالية للبرنامج بعد 36 شهراً من تحويل الأصول المنتجة في البرامج التجريبية الخاصة بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)/مؤسسة فورد والتي نُفّدت حتى هذا التاريخ.

## التحليل الفني

التوضيح:

صُمم استطلاع الموارد المالية على أساس الإمكانات التقريبية ونُفذ وفقاً للممارسات الدولية الجيدة باستخدام طريقة الاستهداف الخاصة باستطلاع الموارد المالية على أساس الإمكانات التقريبية وقد تبيّنت فعاليته الكبرى في ما يزيد عن 60 بلداً بعد أن نُفذ جيداً. علاوةً على ذلك، وبينما يبقى مستوى تحويل المواد الغذائية العينية متوافقاً مع المعايير الدولية، سيخفّض التمويل الإضافي مستوى التحويل ليتواءم بصورة أفضل مع البرامج المماثلة حول العالم. وفي الوقت عينه، يشمل برنامج استهداف الفقر الوطني منافع تعليمية وصحية على حدّ سواء وهي ضرورية لمعالجة الفقر المتعدد الأبعاد. وأخيراً، سيستمر نظام الدفع باتباع الممارسات الفضلى فضلاً عن أحدث التطورات في نظم الدفع بواسطة الهواتف المحمولة ونظم المعلومات المركزية لإدارة البرنامج.

يرتكز تصميم البرنامج التجريبي على نموذج الإخراج التدريجي من الفقر الخاص بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سجباب)/مؤسسة فورد والذي نُفذ في ما يزيد عن 20 بلداً بنجاح كبير على النحو المبين من خلال المعدل الإجمالي للإخراج التدريجي من الفقر والذي بلغ ما بين 75 و98 في المئة. وقد أُجري ترميم للمستفيدين من بين الأسر الأفقر المستفيدة من برنامج استهداف الفقر الوطني لتحديد الخصائص والاحتياجات الأساسية وبالتالي دعم تصميم البرنامج التجريبي الذي كُتِف مع السياق اللبناني. وقد تم التشاور مع المنظمات المحلية التي تتمتع بالخبرات في ما يتعلق بمختلف عناصر البرنامج التجريبي للتأكد من السلامة الفنية للبرنامج واستكشاف الشراكات المحتملة.

## التحليل الاجتماعي

التوضيح:

من المتوقع أن يكون للتمويل الإضافي تأثير اجتماعي إيجابي من خلال تقديم الدعم للأسر الأفقر عن طريق المساعدات الغذائية والحد من ضعفها من خلال منحها الأدوات التي تساعد على التخلص من الفقر. وكما هي حال المشروع الأساسي، يجب أن ينتج عن التمويل الإضافي تأثير اجتماعي إيجابي كبير في ما يتعلق بالمستفيدين بما أنه يعالج بصورة مباشرة تأثيرات النزاع السوري على اللبنانيين الذين يعانون من فقر مدقع. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن يحدّ المشروع من التوترات الاجتماعية ما بين المجتمعات اللبنانية واللجنة.

وفي ما يتعلق بمتطلبات الحماية الاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي، لن ينتج عن عناصر المشروع والمؤلفة من إدراج برنامج استهداف الفقر الوطني وتقديم المساعدة الاجتماعية والبرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر من برنامج استهداف الفقر الوطني أي شراء للأراضي أو تأثيرات سلبية على الأصول/سبل العيش، أو أي قيود على الوصول إلى الموارد الطبيعية. وبالتالي لا تطبق السياسة التشغيلية للبنك بشأن الاستملاك غير الطوعي للأراضي وإعادة التوطين على هذا المشروع.

وبالنسبة إلى تصنيفات المخاطر، صُنّفت المخاطر البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع الأساسي على أنها معتدلة. وقد انطوى المبرر الخاص بهذا التصنيف على زيادة حدة التوترات الاجتماعية في ما يتعلق بتوزيع البطاقات الإلكترونية الخاصة ببرنامج القسائم الغذائية على المستفيدين الأفقر. ولحدّ من هذه المخاطر، قدّم الفريق المعني ببرنامج استهداف الفقر الوطني لدى وزارة الشؤون الاجتماعية كتيبات معلومات وتفسيرات واضحة بشأن آلية الاستهداف المستخدمة في نظام برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية ومدى مصداقيته. علاوةً على ذلك، ومنذ تنفيذ المشروع الأساسي، وُضعت آلية لرفع المظالم.

<p>أجرى فريق البنك الدولي تقييماً مفصلاً لآلية رفع المظالم. وبالتالي، استنتج الفريق أنّ الآلية القائمة لا زالت تعاني من بعض نقاط الضعف التي يجب معالجتها. وقد بُلغَ المقترض بنقاط الضعف المذكورة فضلاً عن التدابير الموصى به والتي يجب اتخاذها. وبالتالي يحافظ التمويل الإضافي على التصنيف نفسه بالنسبة إلى المخاطر البيئية والاجتماعية للوقت الحاضر وهو سيرصد كيفية تقدم آلية رفع المظالم قبل تحسين تصنيف المخاطر.</p>
<h3>التحليل البيئي</h3>
<p>التوضيح: لا تغيير. يعتبر التمويل الإضافي مائلاً للمشروع الأساسي الذي ينتمي إلى الفئة ج. ولن تشمل العناصر المعدلة والجديدة أي استثمارات مادية ولن يكون لها حد أدنى من التأثيرات البيئية العكسية أو أي تأثير آخر. وبالنظر إلى ذلك، لا تنطبق السياسة التشغيلية 4.01 وبالتالي ليس من الضروري القيام بأي تقييم بيئي.</p>
<h3>المخاطر</h3>
<p>التوضيح: لا تغيير. تبقى تصنيفات المخاطر مماثلة لتصنيفات مخاطر المشروع الأساسي.</p>

#### ٧. آلية رفع المظالم الخاصة بالبنك الدولي

يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يرون أنّهم متأثرون بصورة سلبية من أحد المشاريع المدعومة من البنك الدولي أن يقدموا الشكاوى إلى آليات رفع المظالم القائمة على مستوى المشروع أو إلى خدمة رفع المظالم الخاصة بالبنك الدولي. وتتأكد خدمة رفع المظالم من استعراض الشكاوى سريعاً لمعالجة المخاوف المرتبطة بالمشروع. ويمكن للمجتمعات والأفراد المتضررين من المشروع تقديم شكاوهم إلى هيئة التفتيش المستقلة لدى البنك الدولي والتي تحدّد ما إذا كان الضرر قد حدث بالفعل أو يمكن أن يحدث نتيجة عدم امتثال البنك الدولي لسياساته وإجراءاته. ويمكن تقديم الشكاوى في أي وقت بعد لفت انتباه البنك الدولي بصورة مباشرة إلى المخاوف وإعطاء إدارة البنك الفرصة للرد. وللحصول على المعلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى خدمة رفع المظالم المشتركة الخاصة بالبنك الدولي يُرجى زيارة الرابط التالي <http://www.worldbank.org/GRS>. وللحصول على المزيد من المعلومات حول كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش الخاصة بالبنك الدولي، يُرجى زيارة الرابط التالي [www.inspectionpanel.org](http://www.inspectionpanel.org).

## الملحق 1. إطار النتائج

الوضع: مشروع	مرحلة المشروع: تمويل إضافي	إسم المشروع: تمويل إضافي لمشروع استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ (P158980)
إعداد:هالة بلوط بتاريخ 6 مارس/آذار 2016	الوحدة المُطلَبة: MNC02	قائد (قادة) الفريق: حنين اسماعيل سيد
تعديل: هالة بلوط بتاريخ 06 يونيو/حزيران 2016	الوحدة المسؤولة: GSP05	خط الإنتاج: الأنشطة المنفذة من قِبَل المتلقي
السنة المالية التي مُنحت فيها الموافقة: 2016		البلد: لبنان
أداة الإقراض: تمويل مشروع استثماري		المنطقة: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
إسم المشروع الأساسي: مشروع استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ (P149242)		رقم التعريف الخاص بالمشروع الأساسي: P149242
<b>الأهداف الإنمائية للمشروع</b>		
<p>الهدف الإنمائي الأساسي للمشروع - المشروع الأساسي:</p> <p>يكمُن الهدف من المشروع في توسيع نطاق التغطية وتعزيز حزمة المساعدة الاجتماعية الخاصة ببرنامج استهداف الفقر الوطني والمقدمة إلى اللبنانيين المتضررين من الأزمة السورية وكافة الأسر اللبنانية التي هي تحت خط الفقر المدقع.</p>		
<p>الهدف الإنمائي المقترح للمشروع - التمويل الإضافي:</p> <p>يكمُن الهدف من المشروع في توسيع نطاق التغطية وتعزيز حزمة المساعدة الاجتماعية الخاصة ببرنامج استهداف الفقر الوطني والمقدمة إلى اللبنانيين المتضررين من الأزمة السورية وكافة الأسر اللبنانية التي هي تحت خط الفقر المدقع فضلاً عن تقييم فعالية برنامج تجريبي للإخراج من الفقر.</p>		

النتائج							
النظر في المؤشرات القطاعية الأساسية: نعم مستوى الإبلاغ عن النتائج: مستوى المشروع							
المؤشرات الدالة على النتائج المحققة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للمشروع							
الوضع	إسم المؤشر	أساسي	وحدة القياس	خط الأساس	الفعلي (التراكمي)	الهدف النهائي	
لا تغيير	المستفيدون المباثرون من المشروع	<input checked="" type="checkbox"/>	العدد	القيمة	195000.00	460000.00	350000.00
				التاريخ	31 ديسمبر/كانون الأول 2013	16 حزيران 2016	31 ديسمبر/كانون الأول 2018
				التعليق			
لا تغيير	الإناث المستفيدات	<input checked="" type="checkbox"/>	النسبة المئوية النوع الفرعي وحدة تكميلية	القيمة	52.00	52.00	52.00
				التاريخ			
				التعليق			
جديد	أفراد الأسر المختارة المستفيدة من البرنامج التجريبي والذين يقولون إنهم موظفين أو لديهم عمل حر	<input type="checkbox"/>	النسبة المئوية	القيمة	0.00		35.00
				التاريخ	01 سبتمبر/أيلول 2016		31 ديسمبر/كانون الأول 2018
				التعليق			
لا تغيير	المستفيدون من برنامج استهداف الفقر الوطني من بين الأسر التي تعاني من فقر مدقع كجزء من إجمالي المستفيدين من البرنامج	<input type="checkbox"/>	النسبة المئوية	القيمة	57.00	57.00	57.00
				التاريخ	31 ديسمبر/كانون الأول 2013	17 ديسمبر/كانون الأول 2015	31 ديسمبر/كانون الأول 2018
				التعليق			
جديد	الأسر المستهدفة التي زادت إجمالي دخلها	<input type="checkbox"/>	النسبة المئوية	القيمة	0.00		50.00
				التاريخ	01 سبتمبر/أيلول 2016		31 ديسمبر/أيلول 2018
				التعليق			

52715.00	27209.00	0.00	القيمة	العدد	<input type="checkbox"/>	المستفيدون من برامج شبكات الأمان الاجتماعي ومنها: برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية	معدل
31 ديسمبر/كانون الأول 2018		18 سبتمبر/أيلول 2014	التاريخ				
			التعليق				
25.00		.00	القيمة	النسبة المئوية	<input type="checkbox"/>	الأسر المستهدفة التي تحسن مستوى فقرها	جديد
31 ديسمبر/كانون الأول 2018		01 سبتمبر/أيلول 2016	التاريخ				
			التعليق				
<b>المؤشرات الدالة على النتائج الوسيطة</b>							
الهدف النهائي	الفعلي (التراكمي)	خط الأساس		وحدة القياس	أساسي	إسم المؤشر	الوضع
800000.00	494594.00	480000.00	القيمة	العدد	<input type="checkbox"/>	عدد مقدمي طلبات الاستفادة من برنامج استهداف الفقر الوطني	لا تغيير
31 ديسمبر/كانون الأول 2018	17 ديسمبر/كانون الأول 2015	31 ديسمبر/كانون الأول 2013	التاريخ				
			القيمة				
10.00		0.00	القيمة	النسبة المئوية	<input type="checkbox"/>	الأسر المستفيدة التي تبلغ عن زيادة في ادخارها	جديد
31 ديسمبر/كانون الأول 2018		01 سبتمبر/أيلول 2016	التاريخ				
			التعليق				
25.00		0.00	القيمة	النسبة المئوية	<input type="checkbox"/>	أفراد الأسر المستفيدة الذين يبلغون عن زيادة في مهاراتهم الشخصية	جديد
31 ديسمبر/كانون الأول 2018		01 سبتمبر/أيلول 2016	التاريخ				
			التعليق				
600.00		0.00	القيمة	العدد	<input type="checkbox"/>	الأسر المستفيدة من	جديد

31 ديسمبر/أيلول 2018		01 سبتمبر/أيلول 2016	التاريخ			البرنامج التجريبي	
			التعليق				
50.00		0.00	القيمة	النسبة المئوية	<input type="checkbox"/>	النسبة المئوية من الإثبات المستفيدات من البرنامج التجريبي	جديد
31 ديسمبر/كانون الأول 2018		01 سبتمبر/أيلول 2016	التاريخ	النوع الفرعي			
			التعليق	التقسيم			

3700.00		0.00	القيمة	النسبة المئوية	<input type="checkbox"/>	جديد	
				النوع الفرعي			
				التقسيم			
25.00		0.00	القيمة	النسبة المئوية	<input type="checkbox"/>	الأسر المستهدفة التي تبلغ عن زيادة في معدل استهلاك المواد الغذائية	جديد
31 ديسمبر/كانون الأول 2018		01 سبتمبر/أيلول 2016	التاريخ				
			التعليق				
1.00	3.00	3.00	القيمة	الأشهر	<input type="checkbox"/>	الفاصل الزمني ما بين تقديم الطلب والإبلاغ عن الأهلية	لا تغيير
31 ديسمبر/كانون الأول 2018	17 ديسمبر/كانون الأول 2015	31 ديسمبر/كانون الأول 2013	التاريخ				
			التعليق				
90.00	60.00	40.00	القيمة	النسبة المئوية	<input type="checkbox"/>	معرفة الأسر لبرنامج استهداف الفقر الوطني	لا تغيير
31 ديسمبر/كانون الأول 2018	17 ديسمبر/كانون الأول 2015	31 ديسمبر/كانون الأول 2013	التاريخ				
100.00	100.00	0.00	التعليق				
31 ديسمبر/كانون الأول 2018	17 ديسمبر/كانون الأول 2015	31 ديسمبر/كانون الأول 2013	القيمة	النسبة المئوية	<input type="checkbox"/>	نسبة الأشخاص الذين يحصلون على المساعدة ويُبلغون بالمعلومات اللازمة بشأن برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية (من هم المدرجون في البرنامج، ما الذي يحصلون عليه ومتى	لا تغيير
			التاريخ				
			التعليق				

						يمكنهم تقديم الشكاوى)	
60.00		0.00	القيمة	النسبة المئوية	<input type="checkbox"/>	الأسر المستهدفة التي تبلغ عن زيادة في إيرادات الأصول المنتجة	جديد
31 ديسمبر/كانون الأول 2018		01 سبتمبر/أيلول 2016	التاريخ				
			التعليق				

## الملحق 2. البرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر من برنامج استهداف الفقر الوطني

1. يكمن الهدف من هذا العنصر في تجريب نموذج للإخراج التدريجي من الفقر يدعم زيادة واستدامة مستويات الدخل من بين الأسر الأفقر المستفيدة من برنامج استهداف الفقر الوطني بهدف تحسين مستويات فقرها النسبية الإجمالية. ولبلوغ هذا الهدف، سيقدم هذا البرنامج التجريبي فرص التوظيف الذاتي لأفراد الاسر المستهدفة من برنامج استهداف الفقر الوطني الذكور والإناث من خلال تقديم حزمة شاملة من الخدمات. وعلى المدى الطويل من المتوقع أن يساهم هذا البرنامج التجريبي في خفض عدد الأسر المستفيدة من برنامج استهداف الفقر الوطني والتي تعيش تحت خط الفقر المدقع في البلد. ويلخص الرسم البياني أدناه نظرية التغيير الكامنة وراء تصميم البرنامج التجريبي.

### نظرية التغيير الخاصة بالبرنامج التجريبي



2. يرتكز تصميم هذا العنصر على نموذج الإخراج التدريجي من الفقر الخاص بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)/مؤسسة فورد الذي نُفِّذ في ما يزيد عن 20 بلداً بنجاح كبير. وسيمول العنصر تحليلاً سريعاً للسوق في كلِّ

منطقة مستهدفة لتقييم احتياجات وفرص السوق المحلية حيث ستقدم بعد ذلك حزمة مؤلفة من الخدمات التالية للأسر المستفيدة من برنامج استهداف الفقر الوطني: (i) برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية الخاص ببرنامج استهداف الفقر الوطني لدعم الاستهلاك وتحسين مستويات الأمن الغذائي والتمويل من خلال العنصر 1 أعلاه؛ (ii) نقل الأصول للمساعدة على إطلاق أحد الأنشطة الاقتصادية أو أكثر من نشاط؛ (iii) التدريب على المهارات الفنية المرتبطة بالأصول المختارة فضلاً عن تحديد وتطوير وإدارة المشاريع؛ (iv) التوجيه والتدريب على المهارات الحياتية لتعزيز ثقة المستفيدين بأنفسهم والرأس المال الاجتماعي والمساهمة في تحسين المستويات العامة للإحباط؛ و (v) التدريب على معرفة القراءة والكتابة المالية وبناء الروابط مع خدمات التمويل الأصغر لتحسين إدارة الدخل والادخار. وستقدم حزمة الخدمات المذكورة بطريقة متسلسلة خلال 24 شهراً تقريباً. وبناءً على متوسط تقديرات الكلفة من حزم الخدمات المماثلة المقدمة من خلال البرامج التجريبية للإخراج التدريجي من الفقر الخاصة بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (سيجاب)/مؤسسة فورد حول العالم، يُقدَّر بأن يكون متوسط الكلفة لكل أسرة مستفيدة من البرنامج التجريبي 4,000 دولار أميركي. وتشمل هذه الكلفة كلفة عنصر دعم الدخل الممولة بموجب العنصر 1 على النحو المحدد في وصف البرنامج التجريبي. ويشكل عنصر دعم الدخل جزءاً لا يتجزأ من حزمة الخدمات الخاصة بالبرنامج التجريبي وعلى هذا النحو يجب إدراجه في التكاليف الإجمالية للبرنامج التجريبي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستنتاج من الكلفة المرتبطة بكل أسرة مستفيدة أن بعض خدمات البرنامج التجريبي (أي التدريب على تعلم القراءة والكتابة المالية) ستُمَوَّل بصورة مشتركة من مختلف الشركاء (أي التمويل الأصغر) وفقاً للاتفاقيات الأولية التي تم التوصل إليها خلال التقييم.

3. سيستهدف البرنامج التجريبي الأسر الـ 5,000 الأفقر الإضافية والتي ستبدأ بالحصول على البطاقات الإلكترونية من برنامج القسائم الغذائية من خلال التمويل الإضافي (راجع العنصر 2) الأمر الذي سيرسخ نهجاً محدداً للإخراج التدريجي من الفقر ضمن البرنامج التجريبي ويضمن إحداث تأثير قوي على مستويات الرفاه والفقر. ويعتبر التركيز على الأسر الأفقر التالية البالغ عددها 5,000 أسرة في تصنيف استطلاع الموارد المالية على أساس الإمكانيات التقريبية والتي ستبدأ بالحصول على البطاقات الإلكترونية الخاصة ببرنامج القسائم الغذائية فعالاً من حيث الكلفة بما أنّ البرنامج التجريبي سيزيد من فعالية دعم صقل الاستهلاك المقدم من خلال برنامج استهداف الفقر الوطني. علاوةً على ذلك، لا يجب أن تتوقع الأسر المستفيدة استمرار حصولها على البطاقات الإلكترونية من برنامج القسائم الغذائية فور نفاذ التمويل الإضافي ما يرسخ بالتالي النهج التدريجي للإخراج من الفقر لتقديم المساعدة الاجتماعية من خلال برنامج استهداف الفقر الوطني.

4. سيُنقَد البرنامج التجريبي في المنطقتين اللتين تحتويان على أعلى معدل تركيز للأسر المستفيدة المستهدفة وسيُجرَّب أقله في منطقة ريفية واحدة ومنطقة حضرية واحدة. وسيستهدف البرنامج التجريبي الشمال والبقاع بما أنّ هاتين المنطقتين تحتويان على أعلى معدلات تركيز للأسر المستفيدة المستهدفة (81% و13% بالتتابع). وسيُجرَّب البرنامج التجريبي في منطقة ريفية واحدة ومنطقة حضرية واحدة على الأقل ضمن المنطقة (المناطق) المستهدفة لتحديد فعاليته في هذين النوعين من المناطق على حد سواء وبالتالي دعم التوسيع المحتمل لنطاق البرنامج على نطاق الوطن ككل.

5. ستختار كل أسرة مستهدفة أحد أفرادها الذي يكون في سن العمل للحصول على حزمة الخدمات الخاصة بالبرنامج التجريبي مع ضمان مشاركة أنثى واحدة في سن العمل في البرنامج التجريبي. وإذا كان الفرد المختار من الأسرة ذكراً، يجب على الأسرة اختيار أنثى في سن العمل من أفرادها للمشاركة في التدريبات الفنية والتدريبات على المهارات الشخصية وعلى تعلم القراءة والكتابة المالية والتي تُقدّم من خلال البرنامج التجريبي. وسيساهم التأكد من مشاركة أنثى واحدة من الأسرة تكون في سن العمل في التدريبات الخاصة بالبرنامج التجريبي لاسيما تلك المتعلقة بتعلم القراءة والكتابة المالية في تمكين النساء وفي التأثير بصورة أكبر حتى على رفاه الأسرة.

6. من المتوقع أن يكون للبرنامج التجريبي نتائج ملحوظة في نهاية البرنامج. وبصورة خاصة، من المتوقع أن يعود البرنامج التجريبي مباشرةً بالفائدة على 600 أسرة وحوالي 4,000 فردٍ من أفراد الأسر. وفي نهاية البرنامج، من المتوقع أن يرتفع الدخل الإجمالي لدى 60% من الأسر المستهدفة وأن تتحسن مستويات الفقر النسبية لدى 20% منها (على النحو المحدد في تصنيف استطلاع الموارد المالية على أساس الإمكانيات التقريبية). بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يبدأ 30% من الأفراد المختارين من الأسر المستفيدة من البرنامج التجريبي بالعمل الحر.

7. سيجري تعقب التقدم المحرز في ما يتعلق ببلوغ أهداف العنصر من خلال المؤشرات الأساسية التالية الدالة على

#### النتائج:

- تحسين الأسر المستهدفة لمستوى فقرها على النحو الذي حُدّد في تصنيف استطلاع الموارد المالية على أساس الإمكانيات التقريبية في نهاية البرنامج وبعد سنة واحدة من تنفيذ البرنامج (النسبة المئوية)؛
- زيادة الأسر المستهدفة لدخلها الإجمالي في نهاية البرنامج وبعد سنة واحدة من تنفيذ البرنامج (النسبة المئوية)؛
- الأفراد المختارون من الأسر المستفيدة من البرنامج التجريبي والذين يبلغون عن بدء العمل لحسابهم الخاص في نهاية البرنامج وبعد سنة واحدة من تنفيذ البرنامج (النسبة المئوية)؛
- الأفراد المستفيدون من البرنامج التجريبي (العدد الإجمالي؛ النسبة المئوية من الإناث).

8. بالإضافة إلى ذلك، سيجري تعقب التقدم المحرز في مجال تحقيق الهدف الإنمائي لهذا العنصر من خلال مؤشرات متعددة على مستوى المحصلات والنتائج مرتبطة بكلّ من العناصر الفرعية الأربعة الخاصة بالبرنامج التجريبي. ويحدّد إطار النتائج المدرج أدناه لكل مؤشر، قيمه الأساسية والمستهدفة فضلاً عن القيمة الأساسية المقابلة والهدف الذي ينبغي تحقيقه وترتيبات جمع البيانات وإعداد التقارير.

9. سيمول البرنامج التجريبي تصميم وتنفيذ نظام رصد وتقييم قوي للتأكد من فعالية وكفاءة البرنامج التجريبي. وعلى مستوى الأسر، سسيطوّر نظام صارم لرصد العملاء وإنما سهل الإدارة لتعقب التقدم الذي يحرزه المشاركون باتجاه تحقيق نتائج المشروع الرئيسية المهمة. وعلى مستوى البرنامج، ستوضع خطة رصد وتقييم لضمان التخطيط والتنسيق الفعالين لجهود الرصد والتقييم. وستحدد خطة الرصد والتقييم احتياجات المشروع المرتبطة بالمعلومات؛ الموارد المتوفرة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية/البرنامج الوطني لاستهداف الفقر للقيام بأنشطة الرصد والتقييم؛ مهام ومسؤوليات الرصد والتقييم الخاصة بمختلف أصحاب المصلحة في المشروع؛ مصادر المعلومات لكلّ مؤشر؛ طرق وأدوات جمع البيانات؛ والاستخدامات المقصودة للمعلومات المنبثقة من نظام الرصد والتقييم. وسيتم إيلاء الاهتمام الخاص للتأكد من رصد جودة المدخلات وتفاعل موظفي المشروع مع المشاركين بفعالية وقدّر الإمكان لجمع معلومات الرصد التي يتم الحصول عليها على مستوى الأسر من أجل استخلاص الاستنتاجات والتوصيات على مستوى المشروع.

10. سيُدرج تقييم للتأثيرات في تصميم وتنفيذ البرنامج التجريبي بهدف تقييم تأثير البرنامج التجريبي ودعم توسيع نطاقه المحتمل. وسيستخدم تقييم التأثيرات طريقة تصميم انقطاع الارتداد من خلال مقارنة نتائج البرنامج التجريبي

المهمة ما بين 5,000 أسرة مستهدفة من برنامج استهداف الفقر الوطني ستبدأ بالحصول على البطاقات الإلكترونية الخاصة ببرنامج القسائم الغذائية من خلال التمويل الإضافي والأسر الـ 5,000 المؤهلة للاستفادة من برنامج استهداف الفقر الوطني والتي تلي مباشرة الأسر الـ 10,000 الأفقر بناءً على تصنيف استطلاع الموارد المالية على أساس الإمكانيات التقريبية. وسيجري الجمع ما بين طريقة الاختلاف المزدوج وطريقة تصميم انقطاع الارتداد من أجل القضاء على الفروقات غير القابلة للرصد التي لا تختلف مع مرور الوقت بين الأسر المستفيدة والأسر غير المستفيدة.

11. سيشمل تقييم التأثيرات فئتين خاضعتين للمعالجة ومجموعة واحدة معنية بالمقارنة. وسيتألف تقييم تأثيرات البرنامج التجريبي من المجموعات التالية: (1) فئة واحدة خاضعة للمعالجة مؤلفة من 600 أسرة مستفيدة مختارة عشوائياً من بين الأسر المستهدفة من برنامج استهداف الفقر الوطني والبالغ عددها 5,000 أسرة والتي ستبدأ بالحصول على البطاقات الإلكترونية الخاصة ببرنامج القسائم الغذائية من خلال التمويل الإضافي. وستستفيد هذه المجموعة من البرنامج التجريبي؛ (2) فئة ثانية خاضعة للمعالجة مؤلفة من 600 أسرة مستفيدة مختارة عشوائياً من بين الأسر المستهدفة المتبقية. ولن تحصل هذه الفئة سوى على دعم صقل الاستهلاك (أي برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية)؛ و (3) مجموعة معنية بالمقارنة مؤلفة من الأسر الـ 600 التي تلي مباشرة الأسر الأفقر الـ 10,000 على أساس تصنيف استطلاع الموارد المالية على أساس الإمكانيات التقريبية. ولن تحصل هذه المجموعة على أي علاج. ويتواءم حجم العينة المختارة لتقييم تأثيرات البرنامج التجريبي مع متوسط حجم العينة المستخدمة في البرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر المجرب في ستة بلدان (بانيرجي وآخرون 2015).

12. ستعدّ وحدة إدارة المشروع دليل عمليات مع الحصول على دعم فريق البنك الدولي وذكر ترتيبات التصميم والتنفيذ المفصلة المرتبطة بهذا العنصر.

### الملحق 3: الترتيبات الائتمانية

#### الإدارة المالية

1. جرت مناقشة ترتيبات الإدارة المالية وهي ستتبع الترتيبات نفسها الخاصة بمشروع برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ المستمر. وسيتولى فريق العمليات الائتمانية، الذي يرسل التقارير مباشرةً إلى وكيل مجلس الوزراء، مسؤولية تنفيذ ترتيبات الإدارة المالية الخاصة بالمشروع. ويشمل فريق العمليات الائتمانية موظفاً مالياً سيكون مسؤولاً، من بين عدة مهام أخرى، عن إدارة الحساب المحدد للمشروع وتلبية طلبات الكيانات في ما يتعلق بإصدار المدفوعات وتوحيد حسابات المشروع وإصدار التقارير المالية الدورية لتبيين الوضع المالي الإجمالي للمنحة.
2. المحاسبة: سيحصل المشروع على برنامج محاسبي جديد إلكتروني يسجل المعاملات اليومية وينتج التقارير المالية. وسيتم التخلي عن البرنامج المحاسبي الإلكتروني المستخدم في إطار المشروع الأساسي لأن مزود البرنامج توقف عن تقديم أي دعم أو صيانة. وسيجري شراء البرنامج المحاسبي الإلكتروني وتنزيله وبدء تشغيله بكامل طاقته بعد 3 أشهر من دخول المشروع حيز التنفيذ.
3. الضوابط الداخلية: يستخدم المشروع الحالي دليل عمليات خاص بالمشاريع وسيستخدم هذا الدليل أيضاً للتمويل الإضافي. ويحتوي الدليل على فصل مفصل عن المحاسبة والإدارة المالية. وسيخضع هذا الدليل للتحديث بالنسبة إلى التمويل الإضافي تحديداً مع النشاط الجديد (البرنامج التجريبي) وسيُنجز في غضون 3 أشهر من دخول المشروع حيز التنفيذ.
4. إعداد التقارير المالية: سيكون فريق العمليات الائتمانية مسؤولاً عن إعداد التقارير المالية الفصلية المؤقتة وغير المدققة التي تفصل مصادر واستخدامات الأموال؛ (ii) النفقات في العقد؛ (iii) استخدامات الأموال بحسب نشاط والعنصر والفئة الخاصة بالمنحة؛ (iv) بيان تسوية للحساب الموحد؛ و (v) والقائمة الموحدة من الأصول الثابتة التي يتم شراؤها من خلال المشروع. وستقدم التقارير المالية الفصلية المؤقتة وغير المدققة إلى البنك خلال فترة لا تتجاوز 45 يوماً من نهاية كل فصل تتعلق به. بالإضافة إلى ذلك، سيُعد فريق العمليات الائتمانية البيانات المالية السنوية للمشروع والتي تحتوي على المعلومات نفسها التي تحتوي عليها التقارير المالية الفصلية المؤقتة وغير المدققة كما أنها ستُدقق من مدقق خارجي مستقل.

5. إعداد الموازنة ستودع المنح في حساب الخزانة الخاص بالمنح والتبرعات لوزارة المالية وستحوّل إلى الحساب المحدد للمشروع. وسيجري إنتاج وإدارة موازنة سنوية للمشروع وخطة لسحب حصيلة المنحة من قبل المشروع على أساس خطة المشتريات الخاصة بالمشروع والجدول الزمني للتنفيذ لضمان توافر الأموال في الوقت المناسب. وهما ستستخدمان كأداة رصد فعالة للمقارنة ما بين النفقات المخطط لها والنفقات الفعلية ورصد الفوارق القائمة.

6. التدقيق الخارجي. سيجري تدقيق البيانات المالية للمشروع من قبل مدقق خارجي خاص مقبول من البنك الدولي يُعيّن في غضون ستة أشهر من تاريخ دخول المشروع حيز التنفيذ. وسيوافق البنك على الشروط المرجعية. ويجب تقديم البيانات المالية المدققة للمشروع وخطاب الإدارة خلال فترة لا تتجاوز 6 أشهر بعد نهاية كل سنة مالية. وستُصبح البيانات المالية المدققة للمشروع متاحةً لعامة الناس وفقاً لسياسة الإفصاح الخاصة بالبنك الدولي. وما من أي تقارير تدقيق متأخرة متعلقة بـ مشروع برنامج استهداف الفقر الوطني المستمر.

7. تدفق الأموال. ستتوجه تدفقات أموال المشروع إلى حساب الخزانة الخاص بالمنح والتبرعات لوزارة المالية وستحوّل إلى الحساب المحدد للمشروع على أساس طلبات التحويل المقدمة من فريق العمليات الائتمانية إلى وزارة المالية.

8. ستُدفع الأموال عندها إلى مختلف أصحاب المصلحة الذين يتولون تنفيذ العناصر: (i) إدارة برنامج استهداف الفقر الوطني التي تتولاها وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء؛ (ii) المساعدة الاجتماعية المدارة فنياً من برنامج الأغذية العالمي الذي يتولى مسؤولية تسديد مدفوعات عنصر القسائم الغذائية، و (iii) البرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر من برنامج استهداف الفقر الوطني والذي تتولى مسؤوليته وزارة الشؤون الاجتماعية.

- العنصر 1 - إدارة المشروع: سيمول هذا العنصر التكاليف التشغيلية الخاصة بالمشروع. وسيشمل ذلك الموظفين الاستشاريين والتكاليف التشغيلية الإضافية وتدقيق المشروع.
- العنصر 2- المساعدة الاجتماعية: سيتولى برنامج الأغذية العالمي هذا العنصر من خلال اتفاق ما بين برنامج الأغذية العالمي والحكومة اللبنانية. وستُحوّل الأموال إلى برنامج الأغذية العالمي من البنك الدولي على أساس الاتفاق. وسيستخدم البرنامج بنكاً تجارياً لتوزيع مدفوعات البطاقات الإلكترونية على أساس شهري. وسيُرسل البرنامج التقارير إلى رئاسة مجلس الوزراء على أساس فصلي بشأن استخدام الأموال. وستكون الرئاسة مسؤولةً عن توثيق هذه النفقات مع البنك الدولي. وستُدفع الأموال المخصصة لهذا العنصر في إطار الفئة 2.

- العنصر 3 - البرنامج التجريبي للإخراج التدريجي من الفقر من برنامج استهداف الفقر الوطني: سيُنفذ هذا العنصر من خلال الخدمات الاستشارية والتدريب. وستعاون وزارة الشؤون الاجتماعية/رئاسة مجلس الوزراء مع الشركات المتخصصة لتنفيذ تحويلات الأصول على أساس تحليل السوق.

#### ترتيبات سحب حصيلة المنحة

9. للتأكد من أنّ الأموال متوفرةً لتنفيذ المشروع، ستفتح رئاسة مجلس الوزراء من خلال وزارة المالية حساباً محدداً بالدولار الأميركي في البنك المركزي في لبنان. وسيدير فريق العمليات الائتمانية الحساب المحدد. وستودع الودائع في الحساب المحدد وتُسدد منه المدفوعات وفقاً للأحكام المحددة في اتفاق المنحة وعلى النحو المحدد في "المبادئ التوجيهية الخاصة بسحب حصيلة المنح المقدمة للمشاريع" والتابعة للبنك الدولي من خلال السلفات وتعويضات النقص في الحساب المحدد مقابل تقديم طلبات السحب. وستكون تعويضات النقص والالتزامات الخاصة متاحةً كطرق دفع في إطار المشروع. وحُدّد سقف الحساب المحدد عند 500,000 دولار أميركي. وسيكون السقف الأدنى للمدفوعات والتسديدات المباشرة سقف السلفة. وستكون رئاسة مجلس الوزراء من خلال فريق العمليات الائتمانية مسؤولةً عن تقديم طلبات تعويض النقص الشهرية مع الوثائق الداعمة الملائمة. وستقدّم الأموال من خلال حساب الخزانة الخاص بالمنح والتبرعات لوزارة المالية إلى الحساب المحدد الخاص بالمشروع. ويحدد الجدول التالي فئات النفقات المؤهلة التي ستُمول من حصيلة المنحة:

الفئة	حجم المنحة المخصصة (بالدولار الأميركي)	النسبة المئوية من النفقات الممولة (بما في ذلك الضرائب)
(1) السلع، الخدمات الاستشارية، الخدمات غير الاستشارية، التدريب، ورش العمل، والتكاليف الإضافية والتدقيق بموجب الجزء 1 (أ) و (هـ) و (ز) و (ح) و (ل) والجزء III من المشروع	3,300,000	100%
(2) القسائم الغذائية بموجب الجزء 2 من المشروع	6,700,000	100%
المبلغ الإجمالي	10,000,000	



السحب الإلكتروني لحصيلة المنحة: أطلق البنك الدولي السحب الإلكتروني لحصيلة المنحة لكافة المشاريع المدعومة في لبنان. وفي إطار السحب الإلكتروني لحصيلة المنحة، ستُجرى كافة المعاملات وتُدقّق الوثائق الداعمة المرافقة لها وترسل عبر شبكة الإنترنت من خلال نظام الاتصال بالعملاء الخاص بالبنك. وسيسرّع السحب الإلكتروني لحصيلة المنحة بصورة ملحوظة عمليات السحب ويسهّل تنفيذ المشروع.

#### إعداد التقارير بشأن استخدام حصيلة المنحة

(i) الوثائق الداعمة. يجب تقديم الوثائق الداعمة مع كل طلب سحب على النحو المحدد أدناه:

##### • بالنسبة إلى طلبات السداد:

- بيان نفقات وفقاً للنموذج المرفق (المرفق 4 من خطاب تعليمات السحب)؛
- السجلات التي تثبت النفقات المؤهلة (على غرار النسخ عن الإيصالات، فواتير المورد) لتسديد المدفوعات الخاصة بالعقود والخاضعة للاستعراض المسبق من البنك وفقاً للنموذج المرفق (المرفق 5 من خطاب تعليمات السحب)؛

##### • بالنسبة إلى إعداد التقارير عن النفقات المؤهلة المدفوعة من الحساب المحدد:

- بيان نفقات وفقاً للنموذج المرفق (المرفق 4 من خطاب تعليمات السحب)؛
- السجلات التي تثبت النفقات المؤهلة (على غرار النسخ عن الإيصالات، فواتير المورد) لتسديد المدفوعات الخاصة بالعقود والخاضعة للاستعراض المسبق من البنك وفقاً للنموذج المرفق (المرفق 5 من خطاب تعليمات السحب)؛

- بيان تسوية للحساب المحدد وفقاً للنموذج المرفق (المرفق 6 من خطاب تعليمات السحب) مع نسخة عن كشف حساب البنك.

##### • بالنسبة إلى تقديم طلبات الحصول على المدفوعات المباشرة: السجلات التي تثبت النفقات المؤهلة على غرار النسخ عن الإيصالات، فواتير المورد.

10. الموقعون المرخص لهم: ستحدد رئاسة مجلس الوزراء الموقعين المرخص لهم للتوقيع على طلبات السحب. وستقدّم الأسماء وعينات التوقيعات إلى البنك قبل استلام طلب السحب الأول (الدفعة المقدمة الخاصة بالحساب المحدد). وسيوافق الموقعون المرخص لهم على كل طلب سحب ويوقعون عليه.

#### ترتيبات الشراء

11. يدير المشروع حالياً بصورة مرضية الجوانب الإثتمانية لبرنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ والمشروع الثاني لدعم تنفيذ الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ. وبالتالي ليس هناك حاجة سوى إلى إجراء تحديث للتقييم لتأكيد القدرات.

12. وفقاً للتصميم الأساسي، يجب على المشروع المضي قدماً في استخدام الخدمات الاستشارية الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي ويجب إجراء تعديل للاتفاقية الأساسية التي تم التفاوض بشأنها مع البرنامج أو استعراضها مطولاً في إطار برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ وفقاً لنطاق التغطية الجديد. ويعكس العقد حقيقة أنّ برنامج الأغذية العالمي هو الموقع على اتفاقية المبادئ الائتمانية ما بين البنك الدولي والأمم المتحدة (19 فبراير/شباط 2009) والاتفاقية الإطارية ما بين البنك الدولي والأمم المتحدة بشأن الإدارة المالية (18 أبريل/نيسان 2006) وهو بالتالي لا يخضع لمتطلبات الإدارة المالية والتدقيق العادية الخاصة بالبنك. وسيتولى برنامج الأغذية العالمي مهمة إدارة برنامج القسائم الغذائية القائمة على البطاقات الإلكترونية. ويجري احتواء المخاطر المرافقة للبرنامج وهي لا تلحق الضرر بالتنفيذ.

13. وسيجري النظر في ترتيبات الشراء التالية الخاصة بالمشروع:

(أ) المبادئ التوجيهية للمشروع: بالنسبة إلى المشروع الأساسي "برنامج استهداف الفقر الوطني في حالات الطوارئ" تنطبق المبادئ التوجيهية الخاصة بالمشتريات الصادرة في يوليو/تموز 2011. وبالنسبة إلى التمويل الإضافي، يجب استخدام النسخة المعدلة في يوليو/تموز 2014. وينبغي الإشارة إلى أنّ المشروع غير مؤهل لاتباع إطار الشراء الجديد الذي سيصبح نافذ المفعول بدءاً من 1 يوليو/تموز 2016.

(ب) طرق شراء السلع والخدمات غير الاستشارية: من المتوقع أن يستخدم المشروع: (i) العطاءات التنافسية الدولية، (ii) العطاءات التنافسية المحلية التي يجب إما استخدام نموذج العطاءات التنافسية الدولية بالنسبة إليها - أو نسخة مترجمة- أو إعداد وثائق معيارية لتقديم العطاءات مقبولة من البنك على النحو المحدد في البندين 3.3 و3.4 من المبادئ التوجيهية الخاصة بالمشتريات، (iii) التسوق، (iv) الاتفاقيات الإطارية و (v) التعاقد المباشر.

(ج) اختيار الاستشاريين: يجب على المشروع تنفيذ (i) عملية اختيار قائمة على الجودة والكلفة، (ii) الاختيار بموجب موازنة ثابتة، (iii) اختيار التكلفة الدنيا، (iv) الاختيار القائم على مؤهلات الاستشاريين، اختيار وكالات الأمم المتحدة<sup>8</sup> (v) استخدام المنظمات غير الحكومية، (vi) المؤسسات المالية غير الربحية/الربحية؛ (vii) الاختيار الأحادي المصدر و (viii) اختيار الاستشاريين الفرديين. وبالنظر إلى طبيعة التمويل الإضافي، من المتوقع الاستعانة بالاستشاريين في إطار الإجراءات الأحادية المصدر.

(د) خطط الشراء: تطوّر الحكومة اللبنانية خطة شراء أولية لفترة حياة المشروع. وهي تحدّد عتبات طرق الاستعراض المسبق والشراء. وسيجري تحديثها واستعراضها من البنك أقله مرتين في السنة أو حسب الاقتضاء. وتُصادق خطة الشراء الأولية لكامل المشروع خلال التفاوض على التمويل الإضافي وستُرفق في الاتفاق القانوني.

<sup>8</sup> يمكن أن تكون وكالات الأمم المتحدة موضوع الاختيار الأحادي المصدر من قبل المقترضين/المتلقين عندما تكون مؤهلة بصورة فريدة أو استثنائية لتقديم المساعدة الفنية والمشورة في مجال خبراتها. ويجب على المقترض/المتلقي استخدام النموذج المعياري للاتفاقية الخاص بالبنك ما بين أحد المقترضين وإحدى وكالات الأمم المتحدة (المبادئ التوجيهية للاستشاريين البند 3.15).

(ه) عتبة الاستعراض المسبق: بناءً على التقييم المُرضي، سيخضع المشروع لعتبة الاستعراض المسبق ما يجعله في معظمه خاضعاً للاستعراض اللاحق.

(و) من المتوقع أن تكون وتيرة بعثات الإشراف والاستعراض اللاحق للشراء مرتين مرة سنوياً بالتتابع. وفي الاستعراض اللاحق للشراء، يجب تغطية عينة مؤلفة من 10 في المئة من العقود المؤهلة للاستعراض اللاحق.